وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحـوث والمعلومات

من الضـريبة إلى الإنتـــاج..

رؤيـــة إســـــلامية لإعـادة بنـــاء النظام المالي على أسس تمويلية وتنموية

إعـــداد:
مركز البحوث والمعلومات

من الضريبة إلى الإنتـــــاج..

رؤية إسلامية لإعادة بناء النظام المالي على أسس تمويلية وتنموية

إعـــــــــــداد:

مركز البحوث والمعلومات

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحـــوث والمعلومات

فبراير 2026م - رمضان 1447هـ

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحوث والمعلومات

الجمهورية اليمنية – صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com

الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

قائمة المحتـــــويات

الملخص التنفيذي 05

إشكالية الدراسة وأسئلتها المحوريّة 06

المقدمة 07

المحور الأول: تصدّع نموذج دولة الجباية ونقد النظام الضريبي المعاصر 08

الآثار التدميرية للضرائب على الاقتصاد الحقيقي 08

الضرائب كأداة للتبعية الربوية العالمية 09

مأزق الاغتراب المالي ونشوء الاقتصاد الخفي 09

النقد الغربي والمؤسسي للضرائب 10

الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية وأزمة الثقة 11

المحور الثاني: لماذا ينجح الاقتصاد الإسلامي ويفشل التخطيط المادي؟ 12

العبودية لله كمحرك اقتصادي: تحليل نفسيّة المُنفِق 12

نماذج تاريخية ناجحة: الوقف، الخراج، والزكاة كبدائل هيكلية 13

عبقرية أبي يوسف في "الخراج" 14

نماذج معاصرة ناجحة 14

المحور الثالث: الزكاة.. من استهلاك المورد إلى تمويل الإنتاج 16

فلسفة المصارف الثمانية وتدوير المال 16

تحويل الفقير إلى منتج: آليات التمكين الاقتصادي 17

المقارنة الدولية وبيئات الجمع 19

نماذج معاصرة لإدارة الزكاة الإنتاجية 19

المحور الرابع: الوقف الاستراتيجي.. قاطرة التمويل والتنمية المستدامة 20

نقد الأصول المعطلة والتحول نحو الوقف التنموي 20

الابتكار المالي في الوقف: صكوك الوقف، الوقف النقدي، وصناديق الاستثمار الوقفية 21

الوقف وأهداف التنمية المستدامة: (نماذج إسلامية وغربية) 21

الوقف كحل لأزمات العصر: (المناخ، الصحة، التعليم العالي) 22

المحور الخامس: التحول المؤسسي والتقني.. الحوكمة والشفافية في دولة الإنتاج 24
"بلوك تشين" لحفظ الأمانة: إمكانية استخدام التقنيات الحديثة لحل أزمة الثقة 24
الحوكمة ومعايير الجودة في مؤسسات التمويل الإسلامي 25
التحديات التشريعية والتنظيمية 26
المحور السادس: الرؤية المستقبلية.. خارطة طريق للتحول نحو اقتصاد إنتاجي قيمي 27
نحو نموذج هجين: التكامل بين أدوات الدولة وأدوات المجتمع 27
الإصلاح الضريبي المتدرّج 28
تفعيل عقود الشراكة الوقفي العام 28
التأصيل القانوني وتوحيد المرجعية 29
منصة إدارة التدفقات الرقمية كرؤية تقنية للمستقبل 29
النتائج 31
التوصيات 33
توصيات لصنّاع القرار وواضعي السياسات 33
توصيات للمؤسسات المالية والاقتصادية 33
توصيات للجامعات ومراكز الأبحاث 33
توصيات للمؤسسات الوقفية والخيرية 33
الخاتمة 36
المصادر والمراجع 37

ملخص تنفيذي:

يقف العالم اليوم على مفترق طرق اقتصادية، حيث تعاني النماذج المالية التقليدية التي تغذي دول الجباية من حالة استعصاء هيكلي، تتمثل في الديون السيادية المتضخمة، والركود التضخمي، وتآكل العدالة الاجتماعية.

في مواجهة هذا الواقع، تقدم هذه الدراسة رؤية استراتيجية للتحول نحو نموذج دولة الإنتاج المستلهم من المبادئ التأسيسية للاقتصاد الإسلامي، هذا النموذج لا ينظر إلى المال كفائض يُنتزع قسراً عبر الضرائب، بل كعصب للحياة يُزكّى ويُنمّى ليُحيي موات الأصول ويحفز شرايين التجارة والإنتاج.

تستند الدراسة إلى تحليل نقدي للنظام الضريبي المعاصر، وتكشف عن آثاره السلبية على النمو والاستقرار، ثم تطرح البدائل الإسلامية كحلول هيكلية، وجوهر هذه الرؤية يكمن في استبدال أدوات الإكراه المادي بالالتزام القيمي، من خلال مثلث التمويل الاجتماعي الإسلامي:

- الزكاة كأداة لتدوير الثروة وتحقيق التكافل المنتج.
- والوقف كقاطرة للاستثمار طويل الأجل وتأمين الخدمات العامة.
- والصكوك كآلية مبتكرة للشراكة التنموية.

لذلك، فإن الانتقال من دولة الجباية إلى دولة الإنتاج ليس مجرد خيار فني، بل هو استجابة لنداء الفطرة، وعودة لروح العدل الذي يجعل من المال وسيلة لعمارة الأرض لا غاية في حد ذاته.

تهدف هذه الدراسة إلى رسم خارطة طريق عملية لصنّاع القرار والمؤسسات والمجتمعات، للانتقال نحو اقتصاد قوي، مستقر، ومنتج، يحقق التوازن بين حرية الفرد ومصلحة الجماعة في إعمارٍ لا ينقطع.

إشكالية الدراسة وأسئلتها المحوريّة

تدور الإشكاليّة حول التناقض بين حاجة الدولة الحديثة للتمويل لتقديم المنافع العامة، وبين الأثر التدميري والمجحف للضرائب على الإنتاج والعدالة الاجتماعية.

وتتبلور إشكالية الدراسة في التساؤلات المحورية التالية:

- كيف يمكن للدولة الإسلامية الحديثة تمويل ميزانيتها ومشاريعها التنموية الكبرى وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالتحول من نموذج "الدولة الجبائية" القائم على الضرائب القسرية، إلى نموذج "دولة الإنتاج" القائم على أدوات استثمارية وتكافلية (الزكاة، الوقف، الصكوك)، بما يحقق التنمية دون إرهاق الإنسان أو تعطيل حركة رأس المال؟
- وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية المترتبة على استمرار الاعتماد على النظام الضريبي المعاصر كأداة تمويل رئيسية للدولة؟
- وما هي الأسس الفلسفية والمقاصد الشرعية التي تجعل من أدوات التمويل الإسلامي (الزكاة، الوقف، الصكوك) بديلاً أكثر كفاءة وعدالة؟
- وكيف يمكن تحويل الزكاة من أداة إغاثية إلى محرك للتمكين الاقتصادي، والوقف من أصول مجمدة إلى قاطرة للتنمية المستدامة؟
- وما هي المتطلبات التشريعية والمؤسسية والتقنية اللازمة لتفعيل هذا التحول الاستراتيجي وضمان نجاحه في سياق الدولة المعاصرة؟

المقـــــــدمة

قال الحق سبحانه وتعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7]

تؤسس هذه الآية القرآنية الكريمة لمبدأ اقتصادي عظيم، وهو منع تمركز الثروة وضمان دورانها في شرايين المجتمع ووصولها للفقراء والمحتاجين لتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن النماذج الاقتصادية السائدة اليوم، والتي تقوم على مركزية "الدولة الجبائية"، تبدو وكأنها تسير في اتجاه معاكس تماما.

فبينما تتزايد حاجة الدول الحديثة للتمويل لتقديم المنافع العامة من أمن وتعليم وصحة وغير ذلك، فإن اعتمادها شبه الكلي على الضرائب القسرية قد خلق أزمات مركّبة؛ فهو من جهة يُثقل كاهل المنتجين والمستثمرين، ويقلص القدرة الشرائية للأفراد، ويدفع نحو الاقتصاد الخفي، ومن جهة أخرى، يغرق الدول في دوامة من الديون الربوية لتمويل عجز ميزانياتها المتزايد، مما ينسف سيادتها الوطنية ويجعلها أسيرة للمؤسسات المالية العالمية.

لقد تحولت الضريبة، التي وُجدت نظرياً لخدمة المجتمع، إلى أداة تساهم في تباطؤ النمو وتفاقم الفوارق المالية الطبقية، لإنها حلقة مفرغة تجعل الدولة والمواطن في حالة صراع، بدلاً من أن يكونا شريكين في البناء، ومن هنا، لم يعد البحث عن بديل ترفاً فكرياً، بل ضرورة حتمية للخروج من هذا المأزق.

تأتي هذه الدراسة لتطرح بديلاً جذرياً ومستداماً، ليس من خلال الترقيع أو الإصلاحات السطحية، بل عبر إعادة تأسيس الإطار المالي للدولة على قواعد الاقتصاد الإسلامي، الذي يحمل في طياته أدوات تمويلية وتنموية أثبتت نجاحها عبر التاريخ في بناء مجتمعات منتجة ومستقرة.

المحور الأول: تصدّع نموذج دولة الجباية ونقد النظام الضريبي المعاصر

"الضرائب هي الثمن الذي ندفعه للحصول على مجتمع متحضر"، هذه المقولة الشهيرة للقاضي الأمريكي أوليفر وندل هولمز، والتي تُنقش على واجهات مباني الضرائب في الغرب، تلخص الفلسفة التي قام عليها العقد الاجتماعي الحديث بين الدولة والمواطن، ففي مقابل جزء من دخلك وملكك، تمنحك الدولة الأمن، والبنية التحتية، والخدمات العامة.

ولوهلةٍ، تبدو المعادلة عادلة ومنطقية، لكن بعد قرون من تطبيق هذا النموذج وتضخمه، بدأت الشقوق العميقة تظهر في أساساته، وبات "الثمن" باهظاً إلى درجة أنه يهدد المجتمع المتحضّر نفسه الذي وُجد ليحميه.

هذا المحور مخصص لتشريح هذا التصدّع، وتفكيك آثاره المدمرة على مختلف الأصعدة.

الآثار التدميرية للضرائب على الاقتصاد الحقيقي

إن الأثر الأول والأكثر مباشرة للنظام الضريبي المعاصر يظهر في قلب النشاط الاقتصادي وهما: الإنتاج والاستثمار، فالضرائب بطبيعتها تقتطع جزءاً من العائد قبل أن يتحقق أو بعد أن يتحقق مباشرة، مما يخلق سلسلة من التشوهات التي تكبح جماح الاقتصاد الحقيقي، ومنها:

■ قتل الحافز الإنتاجي

عندما يجد المنتج، سواء كان فرداً أم شركة، أن جزءاً كبيراً من ثمرة جهده سيذهب قسراً إلى الدولة، فإن حافزه للتوسع والابتكار والمخاطرة يبدأ بالضمور، فضرائب الدخل المرتفعة، وضرائب أرباح الشركات، تجعل تكلفة الفرصة البديلة للراحة أو للعمل في حدود أقل لتجنب شريحة ضريبية أعلى أكثر جاذبية، وهذا لا يقلل من حجم الإنتاج الحالي فحسب، بل الأخطر أنه يقتل إمكانيات النمو المستقبلية.

■ تقليص القدرة الشرائية

الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، تُضاف مباشرة إلى أسعار السلع والخدمات، والنتيجة هي أن كل وحدة نقدية في يد المستهلك تشتري سلعاً أقل، وهذا التآكل المستمر

للقوة الشرائية يضعف الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يدفع الشركات إلى تقليل إنتاجها، والاستغناء عن العمالة، وتأجيل خطط التوسع، لتدخل في حلقة مفرغة من الركود والبطالة.

■ **زيادة تكاليف الاستثمار**

لا تقتصر الضرائب على الدخل والإنفاق، بل تطال رأس المال نفسه. الضرائب على الأرباح الرأسمالية، والضرائب العقارية، ورسوم نقل الملكية، كلها تزيد من تكلفة الاستثمار وتقلل من جاذبيته. المستثمر الذي يواجه ضريبة تصل إلى 20% أو 30% على أرباحه من بيع أصل ما، سيتردد في استثمار أمواله في المقام الأول، وقد يفضل إبقاءها في أشكال سائلة أو استثمارها في اقتصادات أخرى ذات أعباء ضريبية أقل، وهو ما يُعرف بـ "هروب رأس المال".

الضرائب كأداة للتبعية الربوية العالمية

قد يُجادل البعض بأن الضرائب شرٌّ لا بد منه لتمويل الدولة، لكن الواقع المعاصر يكشف عن حقيقة أكثر قتامة وهي: لم تعد الضرائب كافية.

ففي معظم دول العالم، تجاوزت النفقات الحكومية الإيرادات الضريبية بشكل مزمن، مما خلق ما يُعرف بالعجز في الميزانية، ولتغطية هذا العجز، لا تجد الدول أمامها سوى طريق واحد هو: الاستدانة، وهنا، يتحول النظام الضريبي من أداة لتمويل الخدمات إلى أداة لخدمة الديون، فبدلاً من أن تذهب أموال دافعي الضرائب لبناء المدارس والمستشفيات، يذهب جزء كبير منها لسداد فوائد الديون السيادية للبنوك والمؤسسات المالية العالمية، وهذا يخلق تبعية مذلة، حيث تصبح القرارات الاقتصادية للدولة (مثل سياسات التقشف أو رفع الدعم) مرهونة بموافقة الدائنين، وبذلك، تتحول الدولة من كيان مستقل يخدم مواطنيه، إلى وكيل تحصيل للديون الربوية، فيتم توزيع تضخم "الدولار" أو غيره من العملات العالمية على الشعوب عبر بوابة الضرائب، مما ينسف السيادة الوطنية من أساسها.

مأزق الاغتراب المالي ونشوء الاقتصاد الخفي

عندما يشعر المواطن أن النظام الضريبي غير عادل، وأن أمواله لا تعود إليه في شكل خدمات ذات جودة، بل تذهب لخدمة الديون أو تضيع في دوائر الفساد والبيروقراطية،

تنشأ حالة من الاغتراب المالي، يتحول المواطن على إثرها من شريك في البناء إلى طريدة تحاول التملّص من المُطارِد الضريبي.

وهذه العلاقة العدائية هي البيئة المثالية لنمو "الاقتصاد غير الرسمي" أو "الاقتصاد الخفي"، حيث يلجأ الأفراد والشركات إلى العمل خارج السجلات الرسمية، ليس بالضرورة لسوء نيتهم، بل كآلية للبقاء والنجاة من العبء الضريبي الذي يرونه مجحفاً، رغم أن هذا الاقتصاد قد يوفر فرص عمل ومصادر دخل للكثيرين، إلا أنه يمثل خسارة مزدوجة، فالدولة تفقد إيرادات كان يمكن تحصيلها في نظام عادل، والعاملون في هذا الاقتصاد يفقدون الحماية القانونية والضمان الاجتماعي وفرص الحصول على التمويل الرسمي، لإنه اقتصاد يتنفس بعيداً عن أعين الرقابة، لكنه يظل اقتصاداً هشاً ومحدود الأفق.

النقد الغربي والمؤسسي للضرائب

من اللافت أن نقد النظام الضريبي ليس حكراً على الفكر الإسلامي، ففي قلب الفكر الاقتصادي الغربي نفسه، ظهرت تيارات قوية حذرت من تجاوز الدولة لحدودها في الجباية، ومن أدلة ذلك:

■ منحنى لافر

لعل أشهر تمثيل بياني لهذه الفكرة هو "منحنى لافر"، الذي أشاعه الاقتصادي "آرثر لافر"، إذ يوضح المنحنى أن العلاقة بين معدل الضريبة والإيرادات الضريبية ليست خطية، فبعد نقطة معينة (نقطة الانقلاب)، يؤدي أي ارتفاع إضافي في معدل الضريبة إلى نتائج عكسية، حيث تبدأ الإيرادات الضريبية بالانخفاض، والسبب هو أن المعدلات المرتفعة تقتل النشاط الاقتصادي الخاضع للضريبة (الوعاء الضريبي) إلى درجة أن الزيادة في المعدل لا تعوض النقصان في الوعاء، فالكثير من الدول اليوم بشهادة مؤسسات دولية، تقبع في الجانب المنحدر من هذا المنحنى، حيث الضرائب المرتفعة تقتل الإنتاج وتقلل الإيرادات في آنٍ واحد.

■ المدرسة النمساوية

ذهب مفكرو المدرسة النمساوية، مثل "موراي روثبارد" إلى أبعد من ذلك، حيث اعتبروا الضرائب شكلاً من أشكال السرقة المنظمة والإجبار الذي لا يختلف في جوهره عن أي اعتداء على الملكية الخاصة،

فمن وجهة نظرهم، فإن الخدمات التي تقدمها الدولة يمكن تقديمها بشكل أفضل وأكثر كفاءة عبر السوق الحرة والقطاع الخاص والتطوعي.

وحتى المؤسسات المالية الرئيسية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي طالما ربطت القروض بزيادة الإيرادات الضريبية، بدأت في السنوات الأخيرة تعترف بالآثار السلبية للضرائب المرتفعة على النمو، وأصبحت توصي بإصلاحات تركّز على توسيع الوعاء الضريبي بدلاً من رفع المعدلات.

الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية وأزمة الثقة

أخطر ما ينتجه نموذج "دولة الجباية" ليس الضرر الاقتصادي المباشر، بل تآكل رأس المال الاجتماعي والأخلاقي، فعندما يصبح التهرّب الضريبي بطولة في أعين البعض، وتصبح الثروة جريمة في أعين البعض الآخر، وعندما تُسنّ القوانين المعقدة التي تسمح للأغنياء بتوظيف جيوش من المحامين لإيجاد الثغرات بينما يُسحق صغار المنتجين، فإننا نكون أمام أزمة ثقة عميقة، وهي الثقة بين المواطن والدولة، والثقة بين المواطن والمواطن، والثقة في مفهوم العدالة نفسه.

وهذا التصدّع الأخلاقي هو التربة التي تنمو فيها كل أمراض المجتمعات، من الفساد إلى الاستقطاب الاجتماعي، ومن تراجع الشعور بالانتماء إلى البحث عن حلول فردية على حساب المصلحة العامة، وبهذا، يكون النظام الذي وُجد ليحمي المجتمع المتحضّر قد تحول إلى معول هدم لأهم ركائزه، وهما الثقة والتعاون.

المحور الثاني: لماذا ينجح الاقتصاد الإسلامي ويفشل التخطيط المادي؟

بعد أن كشفنا التصدعات العميقة في بناء "دولة الجباية"، قد يتبادر إلى الذهن سؤال جوهري: هل المشكلة في فكرة وجود دور مالي للدولة، أم في الأداة المستخدمة لتحقيق هذا الدور؟.

يؤكد هذا المحور بأن الأزمة ليست في هدف تحقيق المصلحة العامة، بل في الوسيلة وهي الإكراه المادي، فبينما يفشل التخطيط المادي القائم على القسر والخوف من العقوبة، ينجح الاقتصاد الإسلامي، لأنه ينطلق من فهم عميق للطبيعة البشرية، ويؤسس نموذجه على محرك مختلف تماماً، وهو الإيمان والرجاء والعبادة، لإنه الفرق بين من يُساق إلى العطاء، ومن يُقبل عليه طواعية ورغبة.

العبودية للّه كمحرك اقتصادي: تحليل نفسيّة المُنفِق

في قلب كل نظام اقتصادي تكمن سيكولوجية معينة تحرك الفاعلين فيه، ففي نموذج الدولة الجبائية، سيكولوجية دافع الضرائب هي نفسيّة المُكرَه، فالدافع الأساسي للدفع هو الخوف من العقوبة كالغرامات والحجز على الممتلكات، أو حتى السجن.

وعلى ذلك، فالعلاقة بين الدولة والفرد هي علاقة قوة وقانون، لا علاقة ثقة ورضا، وهذا الإكراه القانوني يولد مقاومة نفسية طبيعية، ويدفع الإنسان بطبعه للبحث عن سبل لتقليل العبء أو التملص منه كلما سنحت الفرصة، فالمال الذي يُدفع هو غُرم، أو خسارة صافية من منظور المنفِق.

على النقيض من ذلك تماماً، يقدم الاقتصاد الإسلامي سيكولوجية "المنفق العابد"، فالزكاة، وهي الركن الأساسي في التمويل الاجتماعي الإسلامي، ليست ضريبة، لإنها "حق معلوم للسائل والمحروم"، وهي قبل كل شيء عبادة يتقرب بها المسلم إلى خالقه، والمحرك هنا ليس الخوف من شرطي أو مفتش ضرائب، بل هو الرجاء في الأجر والثواب من الله، والرغبة في تطهير النفس والمال، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (التوبة: 103)، والمال الذي يُدفع هنا ليس "غُرماً"، بل هو "غُنم" وبذرة نماء وبركة.

وهذا الانقلاب في السيكولوجية من "الإكراه" إلى "العبادة" له آثار اقتصادية هائلة:

- يقلل من تكلفة التحصيل، فالدولة لا تحتاج إلى جيش من المفتشين والمحققين لمطاردة المتهربين، لأن

الرقابة الأهم هي رقابة ذاتية نابعة من ضمير الفرد.

- يزيد من الالتزام الطوعي، حيث يسعى الفرد بنفسه لحساب أمواله بدقة لإخراج حق الله فيها، بل وكثيراً ما يزيد على النصاب المفروض عبر الصدقات والتبرعات.
- يحوّل العطاء إلى مصدر سعادة، فبدلاً من الألم المصاحب لدفع الضرائب، يشعر المُنفِق في النموذج الإسلامي بالرضا والطمأنينة والبركة، مما يعزز ثقافة العطاء في المجتمع.

نماذج تاريخية ناجحة: الوقف، الخراج، والزكاة كبدائل هيكلية

لم تكن هذه المبادئ مجرد نظريات مثالية، بل كانت واقعاً تاريخياً ملموساً شكل العمود الفقري للحضارة الإسلامية لقرون.

- **الزكاة:**

الزكاة ليست مجرد إعانة للفقراء، بل هي نظام متكامل لإعادة تدوير الثروة، ونماذج نجاحها لا حصر لها منذ العهد الأول للإسلام وحتى عصرنا الحاضر، وفي كل ذلك دلالة على أن نظام الزكاة نجح في القضاء على الفقر وتحقيق الكفاية للمجتمع.

- **الوقف:**

الوقف هو العبقرية الإسلامية في تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية على المدى الطويل، فبدلاً من أن تتحمل ميزانية الدولة تكاليف بناء وتشغيل المستشفيات، والمدارس، والجامعات، والمكتبات، والطرق، والجسور، كان المحسنون من الأفراد يحبسون أصولاً (أراضٍ، عقارات، بساتين) ويخصصون ريعها للإنفاق على هذه المشاريع بشكل دائم.

لقد شكل الوقف ما يعرف اليوم بـ "القطاع الثالث" أو "المجتمع المدني"، الذي حمل عن كاهل الدولة عبء الخدمات العامة لقرون، وحرر ميزانيتها لتركز على مهامها الأساسية من دفاع وأمن وقضاء.

- **الخراج والمقاسمة:**

الخراج والمقاسمة هما نموذجان للعلاقة بين الدولة والمنتجين الزراعيين، فالخراج ضريبة ثابتة على الأرض، لكن المقاسمة كانت أكثر عدلاً ومرونة، حيث تكون حصة الدولة نسبة من المحصول الفعلي،

وهذا يعني أن الدولة تشارك المزارع في المخاطرة والربح؛ إذا كان المحصول وفيراً زادت حصتها، وإذا أصابت الأرض جائحة أو قحط، خفّت الحصّة أو سقطت.

وهذا النموذج يحفّز الدولة نفسها على الاستثمار في البنية التحتية الزراعية (مثل شق القنوات وبناء السدود) لزيادة إنتاجية الأرض، لأنها شريك مباشر في الناتج.

عبقرية أبي يوسف في "الخراج"

يعتبر كتاب "الخراج" للقاضي أبي يوسف، وثيقة تأسيسية في الفكر المالي الإسلامي، وتكمن عبقرية أبي يوسف في إدراكه المبكر للعلاقة العضوية بين عدل الدولة والرخاء الاقتصادي، حينها حذّر الخليفة من ظلم العمال (جباة الضرائب) ونصح بالرفق بالرعية، لأن "في الرفق بهم صلاح أمرهم، وفي صلاح أمرهم صلاح للسلطان".

وأهم أفكاره كانت تفضيله لنظام "المقاسمة" أي الشراكة في الناتج، على نظام "المساحة" التي تعني الضريبة الثابتة على مساحة الأرض، لقد أدرك أن الضريبة الثابتة قد تكون مجحفة في سنوات القحط، وغير محفزة في سنوات الرخاء، أما المقاسمة، فهي تحول العلاقة من "جباية" إلى "شراكة"، فالدولة والمزارع في قارب واحد، نجاح أحدهما من نجاح الآخر.

وهذه الرؤية تضع الأساس لمفهوم الدولة المنتجة التي لا تجلس لتنتظر جباية الأموال، بل تشارك بفعالية في تهيئة الظروف لزيادة الإنتاج والثروة.

نماذج معاصرة ناجحة

قد يظن البعض أن هذه النماذج تنتمي إلى التاريخ الغابر، لكن الحقيقة أن روحها لا تزال حيّة في العديد من التجارب المعاصرة الملهمة، وإن كانت بحاجة إلى مزيد من التطوير والتوسّع، ومنها:

- **التجربة الماليزية في الوقف**

تعتبر ماليزيا رائدة في إحياء الوقف وتحديثه عبر أدوات مثل "صكوك الوقف" و"الوقف النقدي"، حيث تم تمويل مشاريع ضخمة في قطاعات الصحة والتعليم والعقارات عبر هذه الآليات، مما خفف العبء عن الميزانية العامة للدولة.

■ بنوك التنمية الاجتماعية

في بعض الدول، توجد بنوك تنمية لا تهدف للربح، بل تستخدم أموال الزكاة والتبرعات لتقديم قروض حسنة بدون فوائد للشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة، محولة إياهم من باحثين عن عمل إلى صانعين لفرص العمل.

■ صناديق الزكاة المؤسسية

في دول مثل إندونيسيا والكويت، أظهرت هيئات الزكاة الرسمية قدرة عالية على جمع وتوزيع الزكاة بكفاءة، وتوجيه جزء منها نحو برامج التمكين الاقتصادي والتدريب المهني.

هذه النماذج، رغم اختلاف سياقاتها، تشترك في جوهر واحد وهو أنها تستلهم المبادئ الإسلامية في الحشد الطوعي للموارد وتوجيهها نحو التنمية الحقيقية، مقدمةً دليلاً عملياً على أن هناك طريقاً ثالثاً يتجاوز إخفاقات الرأسمالية الجشعة والاشتراكية القسرية.

المحور الثالث: الزكاة.. من استهلاك المورد إلى تمويل الإنتاج

إذا كان المحور السابق قد أرسى المبادئ العامة لنجاح النموذج الإسلامي، فإن هذا المحور يغوص في تفاصيل الركن الأول والأهم في منظومة التمويل الاجتماعي الإسلامي: الزكاة.

الرؤية الاستراتيجية للزكاة في دولة الإنتاج تتجاوز المفهوم التقليدي السائد الذي يراها مجرد صدقة عابرة تسد رمق الفقير ليوم واحد، لإنها رؤية تعيد للزكاة دورها الذي أراده الشارع الحكيم، كأداة لإعادة الهيكلة الاقتصادية الشاملة، وفلسفة تنموية رصينة تحول "الغُرم" إلى "مكسب"، وتحول الإنسان من مجرد مستهلك للمعونة إلى عضو فاعل ومنتج في دورة الحياة الاقتصادية.

فلسفة المصارف الثمانية وتدوير المال

عبقرية الزكاة لا تكمن فقط في كونها عبادة طوعية، بل في تصميمها الاقتصادي المحكم، وعندما حدد القرآن الكريم مصارف الزكاة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ...﴾ (التوبة: 60)، لم يكن يضع قائمة توزيع عشوائية، بل كان يرسم خريطة استراتيجية لتدوير الثروة ومعالجة الاختلالات الهيكلية في المجتمع.

ويمكن تصنيف هذه المصارف إلى فئات تكشف عن عمق الرؤية التنموية:

- **معالجة الفقر وبناء شبكة الأمان الاجتماعي لـ "لفقراء والمساكين"**، وهذا هو خط الدفاع الأول، الذي يضمن عدم سقوط أي فرد تحت خط الكرامة الإنسانية، لكن الهدف ليس إبقاءهم في دائرة الفقر، بل منحهم نقطة الانطلاق.
- **تحرير الطاقات البشرية المعطلة لـ (وفي الرقاب والغارمين)**، ويشمل هذا السهم تحرير الإنسان من كل أشكال العبودية المادية والمعنوية، فـ "الرقاب" لا تقتصر على العبيد في الماضي، بل تمتد لتشمل كل من هو أسير لظرف يمنعه من الإنتاج، و"الغارمين" المدينون الذين استدانوا لمصلحة مشروعة، يتم تحريرهم من عبء الدَين ليعودوا أعضاء فاعلين في الاقتصاد بدلاً من أن يكونوا مُطاردين أو مسجونين.

- **تمويل البنية التحتية الاستراتيجية والمصلحة العامة لـ (وفي سبيل الله)**، وهذا السهم، الذي فسره الفقهاء تفسيراً واسعاً، يمثل ميزانية الدولة للمشاريع التي تخدم الأمة كلها، من الدفاع والأمن إلى المشاريع التنموية الكبرى التي لا يقوى عليها الأفراد.
- **تغطية التكاليف الإدارية وضمان الكفاءة لـ (العاملين عليها)**، وهذا إدراك مبكر لأهمية الحوكمة المؤسسية، حيث تخصص نسبة من الزكاة لضمان وجود جهاز إداري محترف وكفؤ يقوم بجمع وتوزيع وتنمية أموال الزكاة بأفضل الطرق.

هذه المصارف مجتمعة لا تهدف إلى استهلاك المورد الزكوي، بل إلى استثماره في حل المشاكل من جذورها، وإعادة ضخ الأموال في شرايين الاقتصاد عبر الفئات الأكثر حاجة وقدرة على تحريك عجلة الطلب.

تحويل الفقير إلى منتج: آليات التمكين الاقتصادي

جوهر فلسفة الزكاة التنموية يكمن في مبدأ الإغناء، فالفقير لا يُعطى من الزكاة ما يسد جوعه ليوم، بل ما يخرجه من دائرة الفقر بشكل نهائي، قال الفقهاء: "يُعطى الفقير من الزكاة ما يشتري به أصول حرفة أو تجارة تكفيه وتكفي عياله"، وهذا يعني أن الزكاة لا تُعطى كسمكة، بل كصنارة صيد مع التدريب على استخدامها.

وآليات هذا التحويل متعددة ومبتكرة:

- **التمويل الأصغر**

يمكن استخدام أموال الزكاة لتقديم قروض حسنة (بدون فوائد) للفقراء القادرين على العمل لبدء مشاريعهم الصغيرة ومتناهية الصغر (بائع متجول، صاحب ورشة صغيرة، تربية مواشي.. الخ).

- **التدريب والتأهيل المهني**

تمويل برامج تدريبية تزود الفقراء بالمهارات التي يحتاجها سوق العمل، ثم منحهم الأدوات اللازمة لبدء العمل.

- **المشاريع الإنتاجية الجماعية**

إنشاء تعاونيات إنتاجية (زراعية، صناعية، حرفية) ممولة من أموال الزكاة، يمتلكها الفقراء ويعملون فيها، مما يوفر لهم دخلاً مستداماً وحصة في رأس المال.

بهذه الطريقة، يتحول الفقير من عبء على ميزانية الدولة كمستهلك للإعانة إلى دافع ضرائب ومساهم في الناتج القومي كمنتج ومُزكّي في المستقبل، لإنها عملية تحويل استراتيجية للإنسان من طاقة معطلة إلى طاقة منتجة.

المقارنة الدولية وبيئات الجمع

تختلف كفاءة جمع الزكاة وتوزيعها بشكل كبير بين الدول الإسلامية، مما يقدم دروساً مهمة، ويمكن تقسيم نماذج إدارة الزكاة إلى ثلاثة أنواع:

- **النموذج الإلزامي المركزي (مثل ماليزيا)**، حيث تقوم الدولة بجمع الزكاة بشكل إلزامي أو شبه إلزامي عبر هيئة رسمية، يتميز هذا النموذج بالقدرة على حشد موارد ضخمة، لكنه يواجه تحدي البيروقراطية وضعف الثقة أحياناً.
- **النموذج الطوعي المؤسسي (مثل إندونيسيا والكويت)**، حيث توجد هيئات رسمية إلى جانب عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تتنافس في جمع وتوزيع الزكاة، وهذا النموذج يعزز الابتكار والثقة، لكنه قد يعاني من تشتت الجهود وغياب التنسيق.
- **النموذج الفردي غير المنظم (في كثير من الدول الأخرى)**، حيث يقوم الأفراد بدفع زكاتهم مباشرة للمستحقين، رغم أنه يحقق معنى العبادة الفردية، إلا أنه يضيع الأثر التنموي الكلي للزكاة ويجعلها مجرد صدقات متفرقة.

والدرس المستفاد هو أن النموذج الأكثر فعالية هو الذي يجمع بين التنظيم الرسمي من خلال وضع الاستراتيجيات وضمان الوصول، والمرونة المؤسسية لتعزيز الابتكار والثقة، مع توجيه كل الجهود نحو الهدف الأسمى، وهو التمكين الاقتصادي وليس مجرد الإغاثة.

نماذج معاصرة لإدارة الزكاة الإنتاجية

لتأكيد أن هذا الطرح ليس مجرد حلم نظري، يمكننا النظر إلى دراسات حالة واقعية أثبتت نجاحها:

- **تجربة هيئة "بازناس" في إندونيسيا**

أطلقت هذه الهيئة برنامج "قرية الزكاة المجتمعية"، وفي هذا البرنامج يتم اختيار قرية فقيرة،

وتُضخ فيها استثمارات من أموال الزكاة لبناء بنية تحتية إنتاجية (مثل أنظمة الري)، وتقديم قروض للمزارعين، وإنشاء تعاونيات لتسويق منتجاتهم، فتحولت العديد من القرى بتفعيل هذا البرنامج من قرى مستوردة للغذاء إلى قرى مصدرة، وارتفع مستوى دخل الأفراد بشكل كبير.

- **تجربة صندوق الزكاة في السودان (سابقاً)**

كان الصندوق يقدم "محافظ تمويل" كاملة للفقراء، فبدلاً من إعطاء الفقير مبلغاً من المال، كان يُمنح مشروعاً متكاملاً (مثلاً: بقرة حلوب مع تكاليف أعلافها لأشهر، أو ماكينة خياطة مع دورة تدريبية وقماش للبدء)، وأثبتت هذه الطريقة فعاليتها في ضمان استخدام أموال الزكاة في أصول إنتاجية حقيقية.

هذه التجارب، وغيرها الكثير، هي الدليل العملي على أن الزكاة، عندما تُدار بعقلية تنموية واستراتيجية، يمكن أن تكون أقوى أداة عرفتها البشرية لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، لإنها اللؤلؤة التي إن أحسنّا استخراجها وصقلها، يمكن أن تغيّر وجه اقتصادنا ومجتمعاتنا، فالزكاة ليست ضريبة تُفرض على الثروة، بل هي حق يُستثمر في الإنسان.

المحور الرابع: الوقف الاستراتيجي.. قاطرة التمويل والتنمية المستدامة

"إذا كانت الزكاة هي شبكة الأمان الاجتماعي التي تضمن الكرامة، فإن الوقف هو محرك التنمية الذي يبني الحضارة".

بينما تعالج الزكاة مشكلة الفقر وتضمن تدوير الثروة، يأتي الوقف ليقدم حلاً عبقرياً لمسألة تمويل المشاريع طويلة الأجل والأصول الرأسمالية للأمة، فهو العمود الفقري الذي حمل على عاتقه عبء الخدمات العامة والبنية التحتية في الحضارة الإسلامية لقرون، دون أن يرهق خزينة الدولة بريال واحد من الجباية.

فالوقف هو تجسيد لمفهوم الرأسمال الاجتماعي المستدام، وهو الأداة التي تحول الثروات الخاصة من مجرد استهلاك عابر إلى أصول إنتاجية خالدة تخدم الأجيال المتعاقبة.

وهذا المحور مخصص لإعادة اكتشاف هذه الياقوتة، وتلميعها لتناسب تحديات العصر.

نقد الأصول المعطلة والتحول نحو الوقف التنموي

في كل مدينة وقرية في عالمنا الإسلامي، تقبع آلاف الأصول الوقفية المعطلة أو شبه المعطلة ما بين أراضٍ شاسعة، عقارات قديمة، ومزارع مهملة، وهذه الأصول، التي أوقفها أسلافنا بنوايا عظيمة، تحولت بفعل الإهمال والبيروقراطية وسوء الإدارة من أصول منتجة إلى عبء إداري، وهي تمثل ثروة مجمدة تقدر بمليارات الدولارات، ثروة كان يمكن أن تمول آلاف المستشفيات والجامعات والمشاريع التنموية.

وإن أول خطوة في إحياء الوقف تبدأ من نقد هذه الظاهرة، حيث يجب أن ننتقل من عقلية الحفاظ على الوقف كأثر تاريخي، إلى عقلية تنمية الوقف كأصل اقتصادي، فالوقف التنموي لا يكتفي بالحفاظ على الأصل، بل يسعى لتعظيم عائده الاستثماري بأفضل الطرق الممكنة، مع الالتزام بشرط الواقف.

وهذا التحول في العقلية يتطلب:

- حصراً شاملاً للأوقاف بإنشاء قاعدة بيانات رقمية دقيقة لجميع الأصول الوقفية.
- وتقييماً اقتصادياً للأصول بتحديد القيمة السوقية لكل وقف وأفضل السبل لاستثماره.
- وبإدارة احترافية لنقل إدارة الأوقاف من الأساليب التقليدية إلى أساليب الإدارة الاستثمارية الحديثة التي يطبقها مديرو الصناديق الاستثمارية والمحافظ العقارية.

الابتكار المالي في الوقف: صكوك الوقف، الوقف النقدي، وصناديق الاستثمار الوقفية

إحدى أكبر العقبات أمام تنمية الأوقاف التقليدية هي ضخامة حجمها وحاجتها إلى رؤوس أموال كبيرة للتطوير، وهنا يأتي دور الابتكار المالي الإسلامي ليقدم حلولاً عبقرية:

- **الوقف النقدي**

وهو السماح للأفراد بوقف مبالغ نقدية، مهما كانت صغيرة، ويتم تجميع هذه المبالغ في صندوق وقفي، ويُستثمر أصل المبلغ المجموع في مشاريع مدرة للدخل (مثل شراء عقار وتأجيره، أو الاستثمار في محافظ مالية متوافقة مع الشريعة)، بينما يُصرف العائد على الأغراض التي حددها الواقفون، وهذا النموذج يفتح باب الوقف للجميع، فلم يعد حكراً على الأثرياء، ويسمح بحشد سيولة نقدية ضخمة بسرعة.

- **صكوك الوقف**

هي أداة مالية مبتكرة لتطوير الأصول الوقفية القائمة، ولنفترض أن لدينا أرضاً وقفية كبيرة تحتاج إلى مليار دولار لبناء مستشفى عليها، ويمكن للجهة المسؤولة أن تصدر "صكوك وقف" بقيمة مليار دولار، حيث يشتري المستثمرون هذه الصكوك، وبأموالهم يتم بناء المستشفى، وبعد ذلك يتم تأجير المستشفى لجهة متخصصة في الإدارة الطبية، ومن إيرادات الإيجار، يتم سداد أرباح دورية لحملة الصكوك، وبعد فترة متفق عليها (مثلاً 20 عاماً)، يتم إطفاء الصكوك وإعادة أصل المبلغ للمستثمرين، وفي نهاية المدة، يعود المستشفى بكامل أصوله ملكاً خالصاً للوقف، ليبدأ في توليد دخل دائم يُصرف على علاج الفقراء، وهذه الآلية تحول الأصول المعطلة إلى مشاريع عملاقة دون تكلفة على الوقف نفسه.

- **صناديق الاستثمار الوقفية**

هي صناديق استثمارية متخصصة في إدارة وتنمية الأصول الوقفية، تعمل بنفس عقلية الصناديق الاستثمارية العالمية، ولكن بأهداف تنموية ووفق ضوابط شرعية.

الوقف وأهداف التنمية المستدامة: (نماذج إسلامية وغربية)

من اللافت أن نكتشف أن مقاصد الوقف الإسلامي تم استيعابها وإقرارها بشكل شبه كامل مع "أهداف التنمية المستدامة" التي أقرتها الأمم المتحدة، فالوقف عبر التاريخ لم يكن مجرد عمل خيري، بل كان أداة لتحقيق التنمية الشاملة:

- **فالقضاء على الفقر (الهدف 1)**، يتم عبر الأوقاف المخصصة لإطعام الفقراء وتوفير المسكن لهم.
- **والصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3)**، يتم عبر أوقاف المستشفيات التي كانت تقدم العلاج المجاني للجميع، بما في ذلك الحيوانات.
- **والتعليم الجيد (الهدف 4)**، يتم عبر أوقاف المدارس والجامعات (مثل جامعة القرويين والأزهر) والمكتبات التي كانت تدفع رواتب للطلاب والأساتذة.
- **والمياه النظيفة (الهدف 6)**، تتم عبر أوقاف "الأسبلة" التي كانت توفر مياه الشرب النظيفة في الطرقات والأحياء.
- **والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف 8)**، يتم عبر الأوقاف التي كانت تمول الحرفيين وتوفر لهم الأدوات.

واللافت أيضاً، أن الفكرة نفسها موجودة في الغرب تحت مسمى "الأوقاف الجامعية"، فجامعات كبيرة مثل "هارفارد وييل وستانفورد" لا تعتمد على الرسوم الدراسية أو الدعم الحكومي، بل على صناديق وقفية ضخمة تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، وهذه الصناديق تدار بعقلية استثمارية بحتة، وعوائدها تموّل الأبحاث والرواتب والمنح الدراسية، مما يضمن استقلاليتها المالية وتفوقها الأكاديمي، وهذا دليل على أن فكرة الوقف علاوة على كونها فكرة دينية في الأساس، إلا أنها أثبتت تفوّقها كنموذج اقتصادي ناجح عالمياً.

الوقف كحل لأزمات العصر: (المناخ، الصحة، التعليم العالي)

في مواجهة أزمات القرن الحادي والعشرين، يقدم الوقف حلولاً استراتيجية ومستدامة:

- **ففي أزمة المناخ**، يمكن إنشاء "وقف أخضر" متخصص في تمويل مشاريع التشجير، والطاقة المتجددة، والأبحاث البيئية، وحماية التنوع البيولوجي.
- **وفي أزمة الصحة العامة**، كما رأينا في جائحة كورونا، تحتاج الدول إلى أنظمة صحية مرنة وقوية، يمكن لصكوك الوقف أن تمول بناء مستشفيات ومراكز أبحاث متخصصة في الأوبئة، تكون جاهزة للاستجابة لأي طارئ صحي دون انتظار الميزانيات الحكومية.
- **وفي أزمة التعليم العالي**، حيث تعاني الجامعات في معظم دولنا العربية والإسلاميّة من ضعف التمويل والاعتماد على الدولة، إذ يمكن لنموذج "الوقف الجامعي" أن يحرر الجامعات مالياً، ويسمح

لها باستقطاب أفضل العقول، والقيام بأبحاث رائدة، والمنافسة على الساحة العالمية.

بالتالي، فالوقف ليس مجرد قطعة من التاريخ، بل هو ياقوتة كامنة في تراثنا الإسلامي، تحمل في طياتها الحلول لأكبر تحديات مستقبلنا، فهو الأداة التي تمكّن المجتمع من بناء مؤسساته وتمويل نهضته بنفسه، ليتحقق معنى الاستخلاف على الأرض في أبهى صوره.

المحور الخامس: التحول المؤسسي والتقني.. الحوكمة والشفافية في دولة الإنتاج

"لا يمكن لنموذج دولة الإنتاج أن يحظى بثقة المولين (المُزكّين والواقفين) ما لم تُبنَ جسور الثقة على قواعد صلبة من الأمانة الرقمية والحوكمة القانونية".

نجاح التحول من دولة الجباية إلى دولة الإنتاج لا يعتمد فقط على جمال المبادئ أو وفرة الموارد، بل يعتمد بشكل حاسم على الثقة، فالمُزكّي لن يدفع زكاته، والواقف لن يحبس ماله، إلا إذا كان على يقين تام بأن أمواله ستصل إلى وجهتها الصحيحة، وستُدار بأعلى درجات الكفاءة والشفافية، وفي عصر الشك وسهولة انتشار المعلومات والشائعات، لم تعد النوايا الحسنة كافية.

هذا المحور يبحث في كيفية بناء البُنية التحتيّة المؤسسيّة والتقنيّة القادرة على كسب هذه الثقة والمحافظة عليها، لتحويل الرؤية إلى واقع ملموس.

"بلوك تشين" لحفظ الأمانة: إمكانية استخدام التقنيات الحديثة لحل أزمة الثقة

لطالما كانت الشفافية وتتبع مسار الأموال التحدي الأكبر أمام العمل الخيري والتنموي، من أين أتت الأموال؟ وأين ذهبت بالضبط؟ ، غير أن تقنية "البلوك تشين"، التي اشتهرت من خلال العملات المشفرة مثل "البيتكوين"، تقدم حلاً ثورياً لهذه المعضلة، والحكمة ضالة المؤمن يجب أن يأخذ بها حيث يجدها.

البلوك تشين ببساطة هي **"سجل حسابات رقمي"** موزع ولا مركزي، لا يمكن تغييره أو التلاعب به، وكل معاملة يتم تسجيلها في "كتلة" وتضاف إلى "سلسلة" مرئية لجميع المشاركين في الشبكة.

ولنا أن نتخيّل تطبيق هذا على الزكاة والوقف:

- **من خلال تتبّع الأموال من المصدر إلى المصبّ**، فعندما يدفع المُزكّي زكاته عبر منصة قائمة على "البلوك تشين"، يتم إنشاء "رمز رقمي" يمثل هذا المبلغ، ويمكن للمُزكّي أن يتتبع مسار هذا الرمز عبر الشبكة، ليرى كيف تم توزيعه، ومن هي الأسرة أو المشروع الذي استفاد منه، كل ذلك في الوقت الفعلي وبشكل موثق لا يقبل التغيير.
- **ومن خلال العقود الذكية لإدارة الوقف**، حيث يمكن برمجة شروط الواقف ضمن "عقد ذكي

على البلوك تشين"، حيث يقوم هذا العقد تلقائياً بتوزيع ريع الوقف على المستحقين المحددين بمجرد تحقق الشروط (مثلاً، تحويل مبلغ شهري لطلاب العلم المتفوقين المسجلين في قاعدة البيانات)، وهذا يضمن تنفيذ شرط الواقف بدقة وأمانة، حتى بعد وفاته بقرون، دون تدخل بشري قابل للخطأ أو الفساد.

- **وكذلك من خلال بناء هوية رقمية للمستفيدين**، بحيث يمكن إنشاء هوية رقمية موثقة لكل مستفيد، مرتبطة ببياناته البيومترية، لضمان عدم تكرار المساعدات ومنع الاحتيال، والتأكد من وصول الدعم لمستحقيه الحقيقيين.

وعلى ذلك، فاستخدام "البلوك تشين" ليس ترفاً تقنياً، بل هو تطبيق عمليّ معاصر لمبدأ الأمانة والكتابة والتوثيق الذي أكد عليهما الإسلام، وهو قادر على حل أزمة الثقة التي تعاني منها الكثير من المؤسسات الخيرية.

الحوكمة ومعايير الجودة في مؤسسات التمويل الإسلامي

إلى جانب التقنية، لا بد من وجود إطار حوكمة صارم يضبط عمل المؤسسات الوقفية والزكوية، فالحوكمة هي مجموعة القواعد والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المؤسسة والرقابة عليها.

وتشمل:

- **الفصل بين السلطات**، بضرورة وجود فصل واضح بين مجلس الإدارة الذي يضع السياسات، والإدارة التنفيذية التي تنفذها، وهيئة الرقابة الشرعية التي تضمن الالتزام بالأحكام، ولجنة المراجعة والتدقيق التي تراقب الأداء المالي، وهذا يمنع تضارب المصالح ويضمن وجود ضوابط وتوازنات.
- **كذلك الشفافية والإفصاح**، حيث يجب على هذه المؤسسات أن تنشر تقاريرها المالية والإدارية السنوية بشكل كامل ومفصّل للجمهور، توضح فيها مصادر أموالها، وأوجه إنفاقها، وتكاليفها الإدارية، والأثر التنموي الذي حققته.
- **أيضاً معايير قياس الأداء**، فلا يكفي أن تقول المؤسسة مثلا: لقد أنفقنا مليار ريال، بل يجب عليها أن تجيب على أسئلة أكثر عمقاً: كم عدد الأسر التي خرجت من دائرة الفقر بسبب هذا الإنفاق؟ ما هو العائد الاجتماعي على الاستثمار؟ لإن تبنّي معايير جودة واضحة لقياس الأثر هو ما يميز المؤسسة الناجحة عن غيرها.

- **ومثلها إدارة المخاطر**، وذلك بتحديد المخاطر التي قد تواجه المؤسسة (مخاطر استثمارية، مخاطر تشغيلية، مخاطر السمعة) ووضع خطط استباقية للتعامل معها.

التحديات التشريعية والتنظيمية

لا يمكن لهذه المؤسسات أن تعمل في فراغ قانوني، فالكثير من الدول إما لا تملك قوانين حديثة تنظم الوقف والزكاة، أو أن قوانينها الحالية متناثرة ومتضاربة وتعيق الابتكار، لذا، فإن التحوّل المؤسسي يتطلّب ثورة تشريعية تهدف إلى:

- **إصدار قانون موحد للوقف**، قانون عصري يعترف بالوقف النقدي، وصكوك الوقف، وصناديق الاستثمار الوقفية، ويوفر لها الحماية القانونية اللازمة، ويمنحها إعفاءات ضريبية لتحفيز الناس على الوقف.
- **وتنظيم العلاقة بين القطاع الحكومي والخاص والخيري**، وذلك بوضع أطر قانونية واضحة لمشاريع الشراكة بين الدولة والقطاع الوقفي (مثل مشاريع الاستصناع التي تمولها الصكوك الوقفية).
- **وحل صراع الاختصاص**، إذ أنّ في كثير من الدول، تتنازع وزارة الأوقاف مع وزارة العدل أو وزارة المالية على صلاحية الإشراف على الأوقاف، ولا بد من إنشاء "هيئة عليا مستقلة للوقف والزكاة"، تتمتع باستقلال مالي وإداري، وتكون هي المرجعية الوحيدة لكل ما يتعلق بتنظيم وتنمية هذه القطاعات، بعيداً عن البيروقراطية الحكومية وتجاذبات السياسة.

وعليه، فإن بناء هذه القلعة الرقمية المحوكمة والمحميّة قانونياً هو الضمانة الوحيدة لتحويل الحماس الفردي للعطاء إلى عمل مؤسسي مستدام ومؤثر، قادر على كسب ثقة الأمة وحشد طاقاتها لبناء مستقبلها.

المحور السادس: الرؤية المستقبلية.. خارطة طريق للتحول نحو اقتصاد إنتاجي قيمي

"الانتقال من دولة الجباية إلى دولة الإنتاج ليس مجرد إصلاح اقتصادي، بل هو مشروع إعادة بناء حضاري يتطلب خطوات عملية وجريئة من صناع القرار، ورؤية استراتيجية تحول اليأس من الواقع إلى الأمل في المستقبل".

بعد أن حللنا الأزمة، واستلهمنا المبادئ، وفصّلنا الأدوات، وبنينا الإطار المؤسسي، نصل الآن إلى المحطة الأهم.. كيف نبدأ؟ وما هي خارطة الطريق العملية لهذا التحول التاريخي؟

هذا المحور لا يُقدم أحلاماً وردية، بل يقدم رؤية مستقبلية قابلة للتطبيق، وخطوات متدرجة يمكن لصناع القرار والمجتمعات تبنيها للبدء في رحلة التحول نحو اقتصاد إنتاجي قيَمي، اقتصاد يوازن بين كفاءة العقل وإخلاص القلب.

نحو نموذج هجين: التكامل بين أدوات الدولة وأدوات المجتمع

أول خطوة على طريق المستقبل هي الواقعية، فدولة الإنتاج لا تعني إلغاء دور الدولة المالي بالكامل وتحويلها إلى دولة حارسة فقط، ففي العصر الحديث، هناك خدمات أساسية (مثل الدفاع، والأمن السيبراني، والقضاء، والعلاقات الخارجية) تظل من صميم مهام الدولة السيادية وتحتاج إلى تمويل مضمون.

لذا، فإن النموذج المستقبلي هو نموذج هجين يتكامل فيه دور الدولة مع دور المجتمع من خلال:

- **دور الدولة في الرسوم الخدمية**، بحيث يتحول الدور المالي للدولة من الجباية الشاملة كضرائب الدخل والإنتاج، إلى فرض رسوم محددة ومباشرة مقابل خدمات، على سبيل المثال:
  - رسوم استخدام الطرق السريعة لتمويل صيانتها.
  - رسوم تسجيل الشركات لتمويل الخدمات التجارية.
  - رسوم قضائية لتمويل المحاكم.

وهذا يربط التمويل بالخدمة بشكل مباشر وشفاف، ويجعل المواطن يشعر بقيمة ما يدفعه.

- **دور المجتمع في الزكاة والوقف**، بأن يتولى المجتمع، عبر أدواته التمويلية الإسلامية، الدور الأكبر في تمويل التنمية الاجتماعية والبشرية، فالزكاة تتكفل بشبكة الأمان الاجتماعي والتمكين الاقتصادي، والوقف يتكفل بالبنية التحتية طويلة الأجل كالتعليم والصحة والبحث العلمي.

وهذا النموذج الهجين يعيد للدولة دورها الأساسي كمنظّم وحامي، ويعيد للمجتمع دوره الطبيعي كشريك ومبادر، مما يخلق توازناً صحياً ويخفف العبء عن الجميع.

الإصلاح الضريبي المتدرّج

لا يمكن إلغاء النظام الضريبي بين عشية وضحاها، فالتحول يجب أن يكون متدرّجاً وذكياً، فخارطة الطريق لهذا الإصلاح يمكن أن تكون كالتالي:

- **بتجميد ثم خفض ضرائب الإنتاج**، وذلك من خلال البدء بتجميد كافة الضرائب على أرباح الشركات والقطاعات الإنتاجية كـ (الصناعة، الزراعة، التكنولوجيا)، ثم البدء في خفضها تدريجياً على مدى 5 إلى 10 سنوات.
- **ومن خلال التحفيز الذكي**، بربط هذا التخفيض بتحفيزات للمساهمة في أدوات التمويل الإسلامي، وعلى سبيل المثال: يمكن تطبيق النموذج "الماليزي" الذي يعتبر الزكاة خصماً من أصل الضريبة وليس مجرد مصروف يخصم من الوعاء الضريبي، وهذا يعني أن الشركة التي عليها ضريبة بقيمة مليون ريال مثلا، ودفعت زكاة بقيمة 800 ألف ريال، فإنها تدفع للدولة 200 ألف ريال فقط، وهذا يشجع الشركات على دفع الزكاة طواعية لأنها لن تدفع مرتين.
- **كذلك بتوجيه المساهمات**، حيث يمكن تقديم حوافز ضريبية إضافية للشركات التي تساهم في صناديق وقفية محددة تخدم أهدافاً وطنية استراتيجية (مثل وقف لتمويل الصناعات الصغيرة، أو وقف لتمويل تحلية المياه).

تفعيل عقود الشراكة الوقفي العام

لإطلاق مشاريع وطنية كبرى دون إرهاق ميزانية الدولة، يجب تفعيل نماذج الشراكة المبتكرة، حيث يمكن للدولة أن تطرح مشاريع عملاقة كـ (طرق، مستشفيات، مدن جامعية، محطات طاقة متجددة) بنظام الاستصناع الوقفي، من خلال:

- **آليـة العمـل**، تقـوم الدولـة بتحديـد المشروع ومواصفاتـه، وتقوم هيئـة الوقف بإصدار صكـوك لتمويل المشروع، ويقـوم المستثمرون بـشراء هـذه الصكـوك، ثـم يتـم بنـاء المشروع، وتديـره جهـة متخصصـة، بحيـث تعـود ملكيتـه النهائيـة للوقـف لضـمان اسـتدامة الخدمة.
- **ثـم النتيجـة**، مـشروع وطنـي عمـلاق يتـم تمويلـه وتشـغيله بكفـاءة القطاع الخـاص، ويحقـق أهداف الدولـة، وتعـود منفعتـه النهائيـة للمجتمـع عبر الوقـف، كل ذلك دون أن يكلـف ميزانية الدولـة أو دافع الضرائـب ريـالاً واحداً.

التأصيل القانوني وتوحيد المرجعية

كـما ذكرنـا في المحـور الخامس، لا يمكن لهـذه الرؤية أن تتحقق بدون مظلـة قانونيـة قوية، فالخطـوة المحوريـة هي إنشـاء هيئة عليا مسـتقلة للوقـف والزكاة بموجب قانـون خاص، وفقاً للتالي:

- **مـن حيـث صلاحياتهـا**، تكون هذه الهيئـة هي المرجعيـة القانونيـة والتنظيمية والرقابيـة الوحيدة لكل مـا يتعلـق بالـزكاة والوقـف، فهي تقوم بحـصر الأصول، ووضـع معايـير الحوكمة، وترخيـص الصناديق الوقفيـة والزكوية، والإشراف على اسـتثماراتها.
- **ومـن حيـث اسـتقلاليتها**، يجـب أن تتمتـع باسـتقلال مـالي وإداري كامـل عـن الحكومـة، وأن يُعـيّن مجلـس إدارتهـا من الخبراء المشـهود لهـم بالكفاءة والنزاهة، لضـمان عملها بعيداً عن التقلبات السياسـية والبيروقراطيـة، لإن وجـود هـذه الهيئـة هـو حجـر الزاويـة لتوحيـد الجهود وبنـاء الثقة.

منصة إدارة التدفقات الرقمية كرؤية تقنية للمستقبل

تتويـج هـذه الخارطة هـو بناء منصة وطنية رقمية موحدة، قائمـة على الذكاء الاصطناعي والبلـوك تشـين، لإدارة تدفقات أموال الزكاة والوقـف، وفقاً للوظائف التالية للمنصة:

- اسـتخدام خرائـط الفقـر الإنتاجـي، مـن خـلال توفـير البيانـات الضخمـة لتحديـد أماكـن تركّـز الفقر، ونـوع الاحتياجـات ، هـل هـي حاجـة لتمويـل، أم لتدريـب، أم لبنيـة تحتيـة؟.
- وبمطابقـة ذكيـة لأمـوال المُزكّين والواقفـين مـع المشـاريع والمسـتحقين الأكـثر توافقـاً مـع شروطهـم وأهدافهـم.

- وبكفاءة التوزيع من خلال ضمان وصول كل ريال إلى مكانه الصحيح بأقل كلفة إدارية ممكنة بحيث لا تتجاوز الحد الشرعي للعاملين عليها.
- وبقياس الأثر، من خلال تتبع الأثر التنموي لكل مشروع بشكل فوري، وتقديم تقارير شفافة للممولين والجمهور.

بالتالي، فهذه المنصة ستحول العمل الخيري والتنموي من ردود أفعال عاطفية إلى عمل استراتيجي استباقي قائم على البيانات، مما يضاعف أثره مئات المرات.

وبهذا، وصلنا إلى نهاية رحلتنا الاستكشافية في أروقة ودهاليز هذا الموضوع الهام والحيوي، الملامس لكل نفسٍ بشريّة، ومن خلال المحاور الستة أعلاه، وضعنا المداميك، ورسمنا الخارطة، وأشعلنا المنارة، لكنها ليست نهاية الطريق، بل هي بدايته، وهي دعوة مفتوحة لكل باحث ومفكر وصانع قرار ومواطن غيور، للمساهمة في بناء هذا الصرح الإسلامي الحضاري، الذي يستبدل يباس الجباية بغيث الزكاة والأوقاف، لتكون النهاية اقتصاداً قوياً، ومجتمعاً متكافلاً، ودولة عادلة، يرضى عنها الخالق تجلّى في عُلاه، وتتحقّق بها كرامة الإنسان.

النتـــــــائج

بعـد التحليـلات والمقارنات التي امتدت عبر المحاور السـتة، توصّلت الدراسـة إلى مجموعـة مـن النتائـج الجوهرية التي تُشـكّل أساسـاً لإعـادة التفكير في النظـام المالي للدولـة الحديثة:

■ نتائج التحليل النقدي لنموذج دولة الجباية

أثبـت التحليـل أن النظـام الضريبـي المعـاصر، في صورتـه الحالية القائمـة على ضرائب الدخـل والإنتاج والأربـاح، ليـس مجـرد أداة تمويـل محايـدة، بـل هـو سـبب مبـاشر في كبـح النمـو الاقتصـادي عـبر قتـل الحوافـز الإنتاجيـة، وتقليـص القـدرة الشرائيـة، وزيادة تكاليف الاسـتثمار، مما يؤدي إلى حلقـة مفرغة من الركـود والبطالـة، وبالتـالي إلى فشـل اقتصـادي هيكلي.

كذلـك، تبـين أن الاعتـماد المفـرط عـلى الضرائـب يـؤدي حتـماً إلى عجز مزمـن في الميزانيـات، مما يدفع الـدول إلى الاسـتدانة الربويـة، ويحـول النظـام الضريبي مـن أداة لخدمـة المواطن إلى أداة لخدمـة الديون، الأمـر الـذي ينسـف السـيادة الوطنيـة ويجعـل الاقتصادات المحليـة رهينـة للتقلبات الماليـة العالميـة- وبالتالي إلى أداة للتبعيـة والهشاشـة الاقتصادية.

أيضـاً، نتـج عـن نمـوذج الجبايـة حالة مـن الاغتراب المـالي وتآكل الثقـة بين المواطـن والدولـة، مما يؤدي إلى نمـوّ الاقتصـاد الخفـي وتفـشّي ظاهـرة التهـرّب الضريبـي كآليـة للنجـاة، وهـو مـا يقـوّض أُسـس العقد الاجتماعـي والأخلاقـي للمجتمـع، وبالتـالي إلى تـآكل رأس المـال الاجتماعي.

■ نتائج التحليل المقارن للنموذج الإسلامي

أظهـرت المقارنـة أن نفسـيّة المُنفـق المتعبّـد بالزكاة والوقـف في الاقتصاد الإسـلامي، تلك النفسـية القائمة عـلى الرجـاء في الأجـر وتطهـير المـال، تتفـوق بشـكل كاسـح على نفسـية المُكـرَه في النظـام الضريبـي، وهذا الحافـز الإيمـاني يقلـل تكاليـف التحصيـل، ويزيـد الالتـزام الطوعـي، ويحـول العطـاء إلى مصـدر للرضـا والبركـة بـدلاً مـن كونه عبئـاً وألم.

أيضـاً، تبـيّن أن أدوات التمويـل الإسـلامي (الـزكاة والوقـف) ليسـتا مجـرد أدوات خيريـة، بـل هـي أدوات

اقتصادية متكاملة ومصممة بعناية، فالزكاة تهدف إلى الإغناء والتمكين عبر تدوير الثروة وتحويل الفقير إلى منتج، والوقف يهدف إلى التنمية المستدامة عبر توفير الأصول الرأسمالية والخدمات العامة طويلة الأجل، مما يعزّز كفاءة التصميم الاقتصادي الإسلامي.

■ نتائج دراسات الحالة والنماذج العملية

أثبتت النماذج التاريخية كالخراج، والمستشفيات ودور التعليم الوقفية، إضافة للنماذج المعاصرة كصكوك الوقف في ماليزيا، وبرامج الزكاة الإنتاجية في إندونيسيا، والأوقاف الجامعية في بعض الدول الأجنبية، أن فكرة تمويل المجتمع لنفسه ليست فكرة خيالية، بل هي نموذج عملي قابل للتطبيق وذو جدوى اقتصادية عالية متى ما توفرت له الإدارة الحكيمة والإطار المناسب، وهي جدوى تاريخية ومستقبلية.

كذلك، أظهرت النتائج أن إحياء هذه الأدوات يتطلب ابتكاراً مالياً كالوقف النقدي والصكوك، وإتقاناً إدارياً كالإدارة الاستثمارية للأوقاف، وذلك للخروج بها من الإطار التقليدي المحدود إلى فضاءات التمويل الحديثة والفعالة، والمفتاح لذلك هو الابتكار.

■ نتائج تحليل الجدوى المؤسسية والتقنية

توصلت الدراسة إلى نتيجة حاسمة مفادها أن نجاح أي بديل يعتمد بشكل مطلق على بناء الثقة، وفي العصر الرقمي، فهذه الثقة لا يمكن أن تُبنى إلا على الشفافية المطلقة والحوكمة الصارمة، فالثقة هي العُملة الأبقى والأجدى.

كذلك، تبيّن أن التقنيات الحديثة مثل "البلوك تشين" و"العقود الذكية" و"الذكاء الاصطناعي" ليست ترفاً، بل هي أدوات ضرورية لتطبيق مبادئ الأمانة والعدل والكفاءة على نطاق واسع، وحل أزمة الثقة بشكل جذري، ويجب تطويعها كأدوات تقنيّة للأمانة والنزاهة.

أيضاً، استنتجت الدراسة أن غياب الأُطر القانونية الحديثة والموحّدة للوقف والزكاة يمُثّل العقبة الأكبر أمام أي محاولة جادة للتطوير، وأن إنشاء هيئة عليا مستقلة هو شرط أساسي لنجاح أي دولة إسلاميّة تسعى للعمل وفقاً للنظام الإلهي بمعناه الاقتصادي السليم، وبالتالي، فالحاجة ماسّة لثورةٍ تشريعيّة تواكب التحوّل من الجباية للإنتاج.

التوصيـــــــــات

بنـاءً عـلى النتائـج المستخلصة مـن هـذه الدراسـة، والتـي كشـفت عـن عمـق الأزمـة في نمـوذج دولـة الجبايـة، والفـرص الهائلـة الكامنة في نمـوذج دولة الإنتـاج، تتقـدّم الدراسـة بمجموعة مـن التوصيات الهادفـة والموجهة، لتكون بمثابـة خارطـة طريـق عمليـة لتحقيق هـذا التحوّل الاسـتراتيجي.

توصيات لصنّاع القرار وواضعي السياسات

بصفتكم الجهة المنوط بها رسم مستقبل الأمة ووضع إطارها القانوني، نوصي بما يلي:

- **ابتداءً بالتوصية الأكثر إلحاحاً، وهي إطلاق ثورة تشريعية للتمويل الاجتماعي، تبدأ بـ:**
  - إصـدار قانـون موحـد وعـصري للوقـف، بمعنـى: قانون يعـترف صراحة بالوقـف النقـدي، وصكوك الوقـف، وصناديـق الاسـتثمار الوقفيـة، ويمنحهـا الشـخصية الاعتباريـة الكاملـة والحمايـة القانونية والإعفـاءات الضريبيـة اللازمـة لتحفيـز نموهـا.
  - كذلـك اعتبـار الهيئة العليا المستقلة للوقف وللـزكاة، هيئة تنظيمية ورقابية وحيدة، تتمتع باسـتقلال مـالي وإداري، وتكـون مسـؤولة عـن حوكمـة القطـاع بأكملـه، لإنهـاء تضـارب الاختصاصات واسـتعادة الثقة.
- **ثم بالتوصية المالية، من خلال تبني سياسة الإصلاح الضريبي المتدرج والذكي، عبر:**
  - إعـادة هيكلـة العبء الضريبـي، بالبدء في خفض الضرائب على أرباح الـشركات والقطاعات الإنتاجية، وتعويضهـا تدريجيـاً برسـوم خدمية مرتبطـة بالمنفعة المباشرة.
  - وتطبيـق مبـدأ الخصـم مـن الضريبـة، باعتـماد النمـوذج الـذي يعتـبر الـزكاة والصدقـات الموثقـة للجهـات المعتمـدة خصـماً مـن أصـل الضريبة المستحقة، وليس مجرد مـصروف، لتحفيـز التدفقات الماليـة نحـو القطـاع التنمـوي طواعيـة.
- **وأمـا التوصيـة التنفيذيـة، فهـي بإطـلاق مشـاريع الشراكـة الوقفي العـام**، وذلـك بتحديد مشروعين إلى ثلاثـة مشـاريع بنيـة تحتيـة اسـتراتيجية كمستشـفى تخصـصي، أو جامعـة تقنيـة، أو محطـة طاقـة متجـددة، وطرحهـا كنمـوذج رائـد للشراكـة بـين الحكومـة والقطـاع الوقفـي والقطـاع الخـاص، وذلـك لإثبـات جـدوى النمـوذج عـلى أرض الواقـع.

توصيات للمؤسسات المالية والاقتصادية

بصفتكم محرك رأس المال والابتكار في الاقتصاد، نوصي بما يلي:

- المسارعة في تصميم وإطلاق منتجات استثمارية قائمة على الوقف والصكوك، مثل صناديق استثمار وقفية متداولة في البورصة المحلية، لتوفير قنوات سهلة وآمنة لعامة الناس والشركات للمساهمة في الوقف، وتطوير منتجات مالية مبتكرة.
- كذلك أخذ زمام المبادرة في تطوير أو تبني منصات "البلوك تشين" لإدارة التدفقات المالية الخيرية والتنموية، وتقديمها كخدمة للمؤسسات الوقفية والزكوية، مما يرفع مستوى الشفافية ويفتح أسواقاً جديدة للاستثمار في البنية التحتية التقنية المُعزِزة.
- أيضاً بتبني استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تتجاوز التبرعات العشوائية، بالاتجاه نحو المساهمة المؤسسية المنظمة في صناديق وقفية متخصصة تخدم قطاعات حيوية كالتعليم والبحث العلمي، مما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع على المدى الطويل، وهذا مما يعزز دمج الأثر الاجتماعي في نماذج العمل.

توصيات للجامعات ومراكز الأبحاث

بصفتكم منارة الفكر وصانعي المعرفة للأجيال القادمة، نوصي بما يلي:

- بتكثيف الدراسات الميدانية والتطبيقية التي تقيس العائد الاجتماعي على الاستثمار لمشاريع الزكاة والوقف، وتقديم بيانات موثوقة لصناع القرار والمستثمرين، تأكيداً لتوجيه الأبحاث نحو الأولويات.
- كذلك، إنشاء برامج ماجستير ودبلومات مهنية متخصصة في إدارة المؤسسات غير الربحية والتمويل الإسلامي الاجتماعي، لتخريج جيل من المدراء المحترفين القادرين على إدارة مؤسسات الزكاة والوقف بكفاءة عالية، وذلك عبر تطوير المناهج الدراسية.

توصيات للمؤسسات الوقفية والخيرية

بصفتكم الأمناء على أموال الأمة، نوصي بما يلي:

- إعادة تقييم استراتيجياتكم للتركيز على المشاريع التي تحقق الإغناء والتمكين المستدام، بدلاً من

الاكتفاء بالدعم الاستهلاكي قصير الأجل، وهذا أمر ضروري لإثبات التحول من العقلية الإغاثية إلى العقلية التنموية.

- **أيضاً بالمبادرة بنشر التقارير المالية وتقارير الأثر بشكل دوري ومفصل على مواقعكم الإلكترونية، واعتبار الشفافية أقوى أداة لديكم لكسب ثقة المانحين والمجتمع، لأن تبنّي الشفافية يعتبر قيمة أساسية لنجاح العمل.**

وعلى ذلك، فإن تبني هذه التوصيات بشكل متكامل سيحول رؤية دولة الإنتاج من مجرد حبر على ورق إلى واقع حيّ وملموس، يبني اقتصاداً قوياً ومجتمعاً متماسك.

الخاتمـــــــة

في نهايـة هـذه الرحلـة البحثيـة ، نصـل إلى حقيقـة راسـخة: بـأن العبور من ضيـق دولـة الجباية إلى سـعة دولة الإنتـاج ليس مجرد خيـار اقتصادي فني، أو تبديـل لأداة ماليـة بأخـرى، بـل هـو اسـتجابة لنـداء الفطرة، وعـودة إلى روح العـدل الإلهـيّ الكريـم والمسـار النبـويّ المُلهـم الذي جعل من المال وسـيلة لعـمارة الأرض لا غايـة في حـد ذاته.

لقـد رأينـا كيـف تحـوّل النمـوذج الجبـائي الـذي وُجـد لخدمـة المجتمـع، إلى عـبء يثقـل كاهلـه، ويقـوّض أسـس نمـوّه، ويـزرع بذور الشـك والاغـتراب بين الدولـة والمواطن، وفي المقابل، اكتشـفنا في تراثنـا الإسـلامي كنـوزاً منسـية، وأدوات تمويليـة وتنمويـة أثبتـت عـبر التاريـخ قدرتهـا ليس فقط عـلى بنـاء اقتصـاد قـوي، بل عـلى تشـييد حضـارة متكاملة.

إن دولـة الإنتـاج التـي ندعـو إليهـا هي تلك التـي تمزج بين كفـاءة العقـل الإداري في أرقى صوره، والمتمثـل في الحوكمـة والتقنيـة والابتـكار، وبـين إخـلاص القلب الإيمـاني في أسـمى تجلياته، حيث لا يُطـارد المواطـن بالضرائـب كخصـم، بـل يُدعـى للمسـاهمة إيمانـاً وتسـليماً لتوجيهات الله ورسـوله كشريـك في بنـاء مجتمعه ونهضـة أمته.

وهـذه الدراسـة ليسـت نهايـة المطـاف، بـل هـي فاتحـة القول، ودعـوة مفتوحـة لكل صاحـب فكر، وصانـع قـرار، ومواطـن غيـور، للبـدء في رحلـة الألـف ميـل، فالطريق قـد أصبـح واضحاً، والمنـارة قد أُشـعلت، ومـا علينـا الآن إلا أن نمتلـك الشـجاعة الكافيـة لنتخـذ الخطـوة الأولى نحو المسـتقبل الذي نستحقه .

ختامـاً: نؤكـد بـأنّ هـذه الرؤية الإسـلاميّة هدفها اسـتبدال يبـاس الجبايـة القسريّ بـغيث الزكاة والوقـف الطوعـيّ، لتكـون النهايـة اقتصـاداً قويـاً، مسـتقراً، ومنتجـاً، يُـرضي اللـه، ويخـدم الإنسـان، ويحقـق توازنـاً عبقريـاً بـين حريـة الفـرد ومصلحـة الجماعـة في إعـمارٍ لا ينقطـع.

المصادر والمراجـــــع

- كتاب "اقتصادنا" للسيد محمد باقر الصدر، بيروت، المركز الإسلامي للدراسات، (ط2، 1981م).
- كتاب "الإسلام والتحدي الاقتصادي" للدكتور محمد عمر شابرا، ترجمة د. محمد زهير السمهوري، فيرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (ط1، 1996م).
- الاقتصاد الإسلامي بعد نصف قرن: ملاحظات في نقد المنهج، طارق عبدالله، مجلة كلمة، العدد (24)، السنة السادسة، صيف 1999م - 1420هـ.
- أطروحة ماجستير "أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية"، فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009م
- تقرير التجربة الإندونيسية الرائدة في الصكوك الوقفية، البنك الإسلامي للتنمية،2023م.
- كتاب "الخراج" للقاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري "أبو يوسف"، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد وسعد حسن محمد، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، (ط1، 1999م).
- كتاب " الأحكام السلطانية والولايات الدينية " لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط 1985م).
- "مقدمة ابن خلدون" للمؤرخ عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دمشق، دار يعرب، (ط1، 2004م).
- تقرير أثر الزكاة 2023 ، تقييم برامج التمكين الاقتصادي ، الهيئة الوطنية للزكاة في إندونيسيا، جاكرتا، مركز الدراسات الاستراتيجية، بازناس، 2023م.
- تقرير الزيارات الميدانية الوقفية بماليزيا، كوالالمبور، المعهد الدولي للوقف الإسلامي، 2019م.
- تقرير التمويل الإسلامي والطاقة المتجددة، تم إطلاقه ضمن قمة "إطلاق إمكانات التمويل الإسلامي المستدام"، 2024م.
- كتاب "أخلاقيات الحرية"، للمفكر والاقتصادي والمؤرخ الأمريكي موراي روثبارد، نُشر لأول مرة عام 1982م.
- النموذج الاقتصادي "منحنى لافر 1974" لآرثر بيتز لافر، واشنطن، مؤسسة التراث، تقرير رقم 1765، 1 يونيو 2004م.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

www.saba.ye/ar